

**مداخلة وزارة التجارة والصناعات التقليدية
بالجمهورية التونسية**

حول

التجربة التونسية في مجال تسهيل التجارة

خاصة مع الدول المغربية

ودول الجوار

بمناسبة

الدورة (28) للجنة الخبراء الحكومية الدولية

التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال أفريقيا

الرباط، 26 فيفري - 01 مارس 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني في البداية أن أتوجه بالشكر إلى مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا على الدعوة الموجهة للجانب التونسي للمشاركة في أشغال الدورة (28) للجنة الخبراء الحكوميين التي ستخصص للنظر في مسألة "تنمية التنوع والتطور من أجل التحول الهيكلي لإقتصاديات بلدان شمال إفريقيا".

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للمملكة المغربية الشقيقة على إحتضان فعاليات هذا الملتقى ولما لقيناه من حسن إستقبال وكرم ضيافة منذ حلولنا بهذه الأرض الطيبة.

كما يسعدني أيضا أن ألتقي بثلة من السادة والسيدات الخبراء من البلدان المغربية وممثلي الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي وبقية المنظمات الدولية الحكومية بشمال إفريقيا وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، للتباحث حول مواضيع هامة ذات إهتمام مشترك بالنسبة لبلداننا والمتعلقة بالوضع الحالي للتنوع والتطور بالمنطقة وعلاقتها بالإنتاجية والنمو ودور الاندماج الإقتصادي في هذا المجال.

وأود كذلك أن أتقدم بجزيل الشكر للجهة المنظمة على إتاحة الفرصة لي للمساهمة في إثراء فعاليات هذه التظاهرة من خلال إستعراض التجربة التونسية في مجال تسهيل التجارة وتعزيز الإندماج الإقليمي في المغرب العربي وخاصة مع بلدان الجوار.

السيدات والسادة الكرام،

يكتسي موضوع تسهيل المبادلات التجارية أهمية بالغة في الإقتصاد الحديث وأضحى محل إهتمام البلدان والمنظمات الدولية المعنية على غرار المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وغيرها، وذلك بالنظر إلى دوره في تيسير تدفق المبادلات التجارية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات ودفع التنمية، كما أصبح معيارا من معايير تنافسية الإقتصاديات الحديثة ومقياسا تقاس به سلامة بيئة التجارة والإستثمار وشفافيتها.

وتشمل إجراءات تسهيل التجارة بالخصوص التقليل في عدد الوثائق المطلوبة للقيام بالعمليات التجارية وتدعيم الشفافية وإستخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة وإعتماد تكنولوجيات المعلومات لإتمام هذه الإجراءات في الموانئ والمطارات والمعايير الحدودية إضافة إلى تحديث نظم عمل الجمارك.

وقد تعزز الإهتمام بتيسير التجارة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الإقتصاد العالمي والمتمثلة بالخصوص في تحرير المبادلات التجارية وتدفق رؤوس الأموال وإشتداد المنافسة على الصعيد الدولي لإستقطاب الإستثمارات الخارجية، مما خلق ديناميكية دولية عرفت بالعولمة الإقتصادية مع ما فرضته من تشابك للمصالح وتسارع في مسار الإندماج الإقتصادي العالمي وتحرير للمبادلات التجارية.

وقد أولت تونس عناية خاصة بموضوع تبسيط وتسهيل الإجراءات المتصلة بالتجارة وجعلته عنصرا أساسيا ضمن توجهات سياستها الإقتصادية وذلك من خلال إرساء منظومة متكاملة

من التشريعات والهيكل والمؤسسات والبرامج الرامية إلى تيسير المبادلات التجارية وتبسيط الإجراءات وتنمية القدرات والكفاءات في هذا المجال.

فعلى مستوى تطوير الإطار التشريعي، فقد تم إدراج موضوع تسهيل إجراءات التجارة ضمن مقتضيات القانون المتعلق بالتجارة الخارجية منذ مطلع التسعينات والذي كرس مبدأ حرية الصادرات والواردات ووضع إطارا موحدًا وملائمًا لتيسير المبادلات التجارية ومن خلال تفعيل آليات السوق على مستوى الإنتاج والأسعار بإصدار قانون المنافسة والأسعار.

أما على مستوى المشاريع والبرامج، فقد تم في إطار برنامج تنمية الصادرات الممول من قبل البنك الدولي والذي من بين مكوناته الأربعة تسهيل عمليات التجارة الخارجية عبر تبسيط الإجراءات وتبادل المعلومات المرتبطة بها، العمل على حذف الطابع المادي للوثائق المتعلقة بعمليات الإستيراد والتصدير وذلك من خلال إحداث منظومة **الإضبارة الوحيدة "la liasse unique"**، ربط جميع الأطراف المتدخلة في العمليات التجارية بهذه المنظومة وإحداث شركة شبكة تونس للتجارة **T.T.N** التي تتولى تأمين التبادل الإلكتروني لوثائق وإجراءات التجارة الخارجية بين مختلف هذه الأطراف. هذا بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد الافتراضي الذي يمكن المتعاملين الإقتصاديين من إتمام إجراءات التجارة الخارجية دون الحاجة إلى التنقل بين الإدارات للقيام بذلك وإستبعاد التعامل الورقي والمعالجة اليدوية للوثائق.

وقد ساهمت هذه المنظومة في التسريع في إجراءات تسريح البضائع وتقليص آجال المكوث والعبور بالمواني. وتعززت هذه الإجراءات بإحداث إضبارة النقل والمنظومة المندمجة لمعالجة إجراءات النقل الدولي للبضائع وربطها بالنظام الآلي المندمج لمعالجة إجراءات التجارة الخارجية.

السيدات والسادة الكرام،

تعمل بلادنا حاليا، وأكثر من أي وقت مضى، وبتظافر جهود كافة الجهات المعنية على تحيين الأطر القانونية المتصلة بالتجارة من خلال إعتداد مسار تشاركي لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الإقتصادية ومراجعتها والتقليص منها، هدفها الأسمى دائما هو تبسيط الإجراءات وتسهيل تدفق المبادلات التجارية.

وبالتوازي مع نهج الانفتاح الإقتصادي الذي إنتهجه تونس وتسهيل تدفق السلع والخدمات مع الشركاء التجاريين، فقد عملت تونس على مزيد تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية التفاضلية تشمل خمسين دولة وهو ما أفرز ارتفاعا في مستوى المبادلات التجارية وتسهيل نفاذ المنتجات التونسية إلى عدد من أسواق الدول التي تشهد حركية اقتصادية هامة.

فبالإضافة إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قامت تونس بعدة مبادرات من أجل إرساء مناطق للتبادل الحر على المستوى الإقليمي والثنائي، أخص بالذكر منها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر واتفاقيات ثنائية للتبادل التجاري الحر مع كل من ليبيا والمغرب والجزائر وتركيا والرابطة الأوروبية للتبادل الحر وإيران زيادة على عدد مشاريع الإتفاقيات التي هي بصدد التفاوض، منها بالخصوص مع موريتانيا وعدد من البلدان والتجمعات الإفريقية، فضلا عن إتفاقية التبادل الحر المغاربية الموقع عليها بالأحرف الأولى منذ 2010، والتي نتمنى من خلال هذا المنبر أن تلقى تجاوبا لدى كل الأطراف المعنية للتفاعل والتآزر من أجل إنجاح هذا المشروع الإستراتيجي الهام بالنسبة لمنطقتنا المغاربية.

وفي غياب هذا الإطار القانوني المغربي المنظم للمبادلات التجارية، بادرت تونس بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية ثنائيا مع البلدان المغاربية الشقيقة، فبالإضافة إلى إتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر الموقعة منذ جوان 2001 مع ليبيا، التي تقضي بالإعفاء التام والفوري من المعاليم الديوانية لجميع المنتجات المتبادلة، والتي ساهمت بشكل كبير في تسهيل إنسياب السلع بين البلدين. فقد ساهمت كذلك إتفاقية التبادل الحر المبرمة مع المغرب في مارس 1999 في تطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين.

هذا وقد تدعمت هذه المبادرات بإبرام اتفاق تجاري تفاضلي مع الشقيقة الجزائر في نهاية سنة 2008، حيث سارعت تونس بالمصادقة عليه وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإدخاله حيز التنفيذ الفعلي. وينص هذا الاتفاق على تمتيع كل المنتجات ذات المنشأ الجزائري بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية وبالنسبة للمنتجات التونسية يتم تمتيع قائمة أولى بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية وتمتيع قائمة ثانية بتخفيضات بنسبة 40% من المعاليم الديوانية.

كما تم خلال شهر ماي 2012 استكمال التفاوض بخصوص مشروع إتفاقية منطقة التبادل الحر مع موريتانيا، والتي ينتظر التوقيع عليها خلال السنة الجارية، وستمثل هذه الإتفاقية الإطار القانوني المناسب والأمثل للتبادل التجاري بين البلدين.

ومن جهة أخرى، فقد ساهمت الإتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر "إتفاقية أغادير" بدورها في تعزيز وتطوير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بها.

السيدات والسادة الكرام،

في إطار العناية الموصولة التي توليها تونس لعلاقات الجوار، يجري العمل دون إنقطاع نحو توفير أفضل السبل ووضع الأطر الملائمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ولتحسين مناخ الأعمال وتبسيط إجراءات التعامل الإقتصادي مع بلدان الجوار.

ومن بين الإجراءات المتخذة لتسهيل المعاملات التجارية ومن أجل السرعة في الإستجابة لمتطلبات التعامل الإقتصادي، تم تعيين نقاط إتصال تعنى بالنظر في إيجاد الحلول للصعوبات والإشكاليات التي قد تعترض المتعاملين الإقتصاديين عند التصدير أو التوريد، هذا إضافة إلى إبرام إتفاقيات تعاون مؤسساتي بين غرف التجارة والصناعة ومراكز النهوض بالصادرات في البلدان المغاربية.

وقد ساهمت إتفاقيات التعاون المبرمة في مجال الإعراف المتبادل بشهادات المطابقة بين كل من تونس وليبيا وتونس والمغرب في تبسيط الإجراءات والتخفيف من الإشتراطات، بالإضافة كذلك إلى تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال في بلداننا والتشجيع على المشاركة المكثفة في التظاهرات والمعارض التي تقام ببلداننا.

كما ساهمت الأرضية الطيبة للأعمال والمناخ المحفز للإستثمارات والمشاريع الإستراتيجية الكبرى للبنية التحتية في تحسين مستوى المعاملات المغاربية شهدت من خلالها المبادلات التجارية بين بلداننا نسقا تصاعديا، كما يشهد حجم الإستثمار الخاص المغربي في بلداننا إرتفاعا مطردا.

وقد شكل إنشاء إتحاد أصحاب الأعمال المغاربة سنة 2007 مكسبا ودعامة للعمل الإقتصادي المغربي لإرساء ديناميكية وحركية بين الفاعلين الإقتصاديين، والذي ننتهز هذه

المناسبة لدعوة القائمين عليه لتفعيله ولإعادة تنشيط هيكله ليكون رحابا يلتقي فيه أصحاب الأعمال المغاربة.

وفي إطار سعيها إلى مزيد تعزيز إندماجها الإقتصادي مع بلدان الجوار، تم الإتفاق بين كل من الجانب التونسي والجانب الليبي على تنمية المناطق الحدودية للبلدين باعتبار أن هذه المناطق تلعب دورا هاما من حيث تأمين حركة السلع والخدمات والأشخاص.

وفي هذا الصدد، تم منذ 2010 الشروع في التفكير في بعث منطقة تجارية حرة بمدينة بن قردان الحدودية مع الشقيقة ليبيا تهدف إلى جانب العناية بالتنمية بالجهة، إلى إرساء قاعدة تجارية عصرية تستجيب للمواصفات العالمية وتنظيم الحركة التجارية بالمنطقة ودفع التصدير والتشجيع على إنتصاب الشركات التجارية العالمية الكبرى بالجهة وتحسين جاذبيتها وجعلها قطبا إقتصاديا إقليميا يساهم في إدماج الناشطين في القطاع التجاري وخلق مواطن شغل وجلب الإستثمار.

وإيماننا منها بأهمية مثل هذه المناطق وجدواها الإقتصادية والتنموية وكذلك الإجتماعية، فإنه يجري العمل في تونس وبالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على إرساء مخطط مديري لبعث مناطق تجارية حرة بالولايات الحدودية الغربية مع الشقيقة الجزائر، وذلك بهدف تنشيط الحركة الإقتصادية بهذه الجهات وتطوير وتنويع الأنشطة التجارية والسياحية والترفيهية واللوجستية ذات الصلة بالتبادل التجاري، بالإضافة إلى النهوض بالمناطق الحضرية بهذه الجهات وإندماج الناشطين بها في القطاع التجاري وتطوير مداخلهم وخلق مواطن شغل وجلب الإستثمارات والإستفادة من علاقات حسن الجوار مع الشقيقة الجزائر.

وفي ختام مداخلتني هذه، لا يسعني إلا أن أعبر مجددا عن شكري لكل من ساهم في تنظيم ونجاح هذا الملتقى، متمنية أن تسفر أشغالنا ومباحثاتنا عن نتائج هامة وملموسة تدفع بإتجاه مزيد من الاندماج بمنطقتنا والأمل يحدونا جميعا أن تتحقق الأهداف المنشودة بأن يضاهي فضاؤنا الإقتصادي المغربي، التكتلات الإقتصادية الأخرى وتتعرز قدراته على مجابهته التحولات الإقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية.

وفقنا الله جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.